إشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر – قراءة في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي –

The problem of Achieving Food Security in Algeria – A reading on global food security indicators –

حجاج عبد الحكيم[1]

HADJADJ Abdehakim[1]

[1] جامعة 8 ماي 1945 قالمة، **hadjadj.abdelhakim@univ-guelma.dz**

تاريخ الاستلام: 11 /2025/04 تاريخ القبول: 28 /2025/06 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تقييم للوضع الراهن للأمن الغذائي في الجزائر انطلاقا من تحليل المؤشرات العالمية ذات العلاقة، ثم عرض لمختلف التدابير والإجراءات التي قامت بها الدولة لأجل تحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز على ابراز الدور الذي بمكن أن يلعبه القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هو أن الجزائر استطاعت تحقيق عدة نجاحات في مجال تحقيق الأمن الغذائي رغم التحديات القائمة عير أنها وعلى أهميتها تبقى غير كافية وذات أثر محدود، اذ يشير تحليل المؤشرات محل الدراسة الى أن الأمن الغذائي في الجزائر لا يزال غير محقق، وهناك العديد من الاختلالات التي تهدده ما يستلزم تدخلا عاجلا من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الزراعي، المؤشرات، الجزائر.

تصنيفات JEL : Q18 ;L66

Abstract:

This study aims to assess the current state of food security in Algeria based on an analysis of relevant on global indicators, then to present the different in addition to presenting the different measures and measures and procedures taken by the State to achieve food security, with emphasis on the role that the agricultural sector can play in achieving food security in Algeria. Among the main results of this study, it should be noted that Algeria has been able to achieve several successes in the field of food security despite the existing challenges. However, despite the importance of these successes, they remain insufficient and have a limited impact. Indeed, the analysis of the indicators studied indicates that food security in Algeria is not yet fully achieved, and that there are many imbalances that threaten food security and require urgent intervention to achieve the desired objective.

Keywords: Food security, Agricultural sector, Indicators, Algeria.

JEL Classification Codes: Q18 ;L66

المؤلف المرسل: حجاج عبد الحكيم: **hadjadj.abdelhakim@univ-guelma.dz**

1. مقدمة:

مثلت مشكلة الأمن الغذائي سيما ما تعلق بتوفير الغذاء الكافي والصحي أزمة مستعصية للكثير من الدول خاصة في ظل التحديات المتعلقة بتزايد الطلب على الغذاء وغلاء أسعاره، على اعتبار أن انتاج الغذاء واشباع رغبات المستهلكين يمثل الهدف الرئيسي لمختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية، ولاشك من أن تحقيق الأمن الغذائي مسألة هامة ولها اهمية بالغة بالنسبة للجزائر لاعتبارات كثيرة لعل أهمها اعتماد الجزائر بشكل هائل ومنذ عقود طويلة على الاستيراد من الخارج في الحصول على السلع الغذائية الاساسية، بالإضافة الى أن انعدام الأمن الغذائي سينجر عنه تحديات كبيرة وتداعيات هائلة ستنعكس لا محالة بشكل سلبي، ليس فقط في صورة صعوبات اجتماعية واقتصادية بل وحتى سياسية.

إشكالية الدراسة:

تبعا لما سبق تبرز معالم مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل كانت الجهود التي بذلتها الجزائر ناجعة وكافية لتحقيق أمنها الغذائي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما معنى الأمن الغذائي؟
- كيف كان أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس الأمن الغذائي؟
- ما مدى نجاعة وكفاية الإنجازات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لأجل تحقيق أمنها الغذائي؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

بذلت الجزائر جهودا حثيثة ساهمت بشكل فاعل في تحقيق أمنها الغذائي.

ويندرج ضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يتحقق الأمن العدائي عندما تكون الدولة قادرة على تأمين غذاء ذو قيمة غذائية مقبولة بشكل دائم لكافة سكانها كما ونوعا وبأسعار مناسبة.
- يمكن اعتبار أداء الجزائر جد إيجابي انطلاقا من النتائج الجيدة التي حققتها على مستوى العديد من المؤشرات الدولية الخاصة بالأمن الغذائي.
- مكنت الإنجازات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي بالنظر الى مستوى التقدم الذي حققته في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

انطلاقا من أن الاهتمام بقضايا الأمن الغذائي في الجزائر أصبح لا يقتصر على الخبراء والمختصين فقط بل ويجذب اهتمام العامة من المواطنين أيضا، خاصة مع الدور الحيوي الذي أصبح يؤديه القطاع الزراعي في هذا المجال، و ليس على مستوى النتائج المحققة فحسب، بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا، إضافة الى أن الأمن الغذائي أصبح يعتبر تحديا كبيرا يطرح بقوة على الساحة الدولية لما له من تداعيات وتأثيرات بالغة الأهمية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي على مستوى دول العالم عامة والجزائر بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على حالة الأمن الغذائي في الجزائر على المستوى الكلي و ذلك بالتركيز على تحليل ما ورد في المؤشرات العالمية للأمن الغذائي الخاصة بالجزائر، كما تسعى هذه الدراسة الى ابراز الدور الذي بمكن أن يلعبه القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، فضلا عن التعرض لمختلف التدابير والإجراءات التي قامت بها الدولة في هذا الشأن.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لاستعراض الجانب النظري الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على وصف ماهية الأمن الغذائي وأشكاله وأبعاده ومؤشراته ومختلف العناصر المرتبطة به بشكل عام، كما اعتمدنا المنهج التحليلي والذي كان استخدامه بشكل كامل في المحور الثاني من الدراسة في تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البيانات ذات العلاقة بمختلف المؤشرات ومختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا السياق.

2. اطار مفاهيمي عام حول الأمن الغذائي

الأمن الغذائي من المفاهيم الأساسية شديدة الأهمية التي ركز عليها الكثير من الخبراء وذوي الاختصاص واعتبرتها جل دول العالم والمنظمات الدولية قضية أساسية واستراتيجية ذات أولوية و واجبة التحقيق، و لأن الأمن الغذائي مفهوم متطور وتزيد أهميته عبر الزمن، فقد نال هذا الاهتمام الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد ماهيته و دلالاته وحتى أشكاله وأبعاده وأنواعه ومؤشرات قياسه.

1.2 الأمن الغذائي والمفاهيم ذات الصلة

الأمن الغذائي من المفاهيم الضاربة في القدم، ومع تطور المفهوم فقد شاع استعماله كمصطلح في السنوات الاخيرة دون التوصل الى صيغة محددة ودقيقة له، وعلى هذا الأساس فقد تعددت سواء التعاريف الخاصة به أو المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة به.

1.1.2 مفهوم الأمن الغذائي

من المفاهيم التي روجت لها الهيئات الدولية، أن الأمن الغذائي وفقا لما جاء عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية والذي أقيم في عام 1996، هو أنه وضع يتحقق عندما يكون جميع الناس وفي كل الأوقات يتمتعون بالمقدرة و تتاح لهم كل الفرص للوصول المادي والاقتصادي الى غذاء كافي وسليم ومغذي يلبي احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة موفورة النشاط والصحة" (البنك الدولي، 2023)، ثم تم إعادة صياغة التعريف ليضيف القدرة الاجتماعية، فأصبح التعريف "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، وفي كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة" وبدورها عرفت منظمة الصحة العالمية على أته الوضع الذي يحدث عندما يتمكن جميع البشر في كل الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن، يمكنهم من الحصول على حياة صحية (المهدي، صقر، وصلاح الشافعي، 2021، صفحة 1282)، وفي هذا المجال ترى المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الأمن الغذائي هو " توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وعلى نحو مستمر لكافة أفراد المجتمع انطلاقا من الاعتماد على الإنتاج المحلي كمصدر أساسي أولا، وبطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية في إنتاج السلع الغذائية لكل قطر أو بلد وتوفيره للأفراد بأسعار مقبولة تتناسب مع دخلهم وإمكانياتهم المادية (حفناوي، 2023، صفحة 14)" اما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي على انه حصول كل السكان في البلد المعني وفي كل الاوقات على غذاء كافي لحياة نشيطة وصحية (ربيعي، 2022، صفحة 264).

بناء على السياق السالف الذكر نلاحظ أن تعاريف الأمن الغذائي تتعدد وتتنوع ولكنها دائما ما تتمحور حول قدرة المجتمع على نحو دائم على تأمين وتلبية المتطلبات الغذائية لجميع السكان من الغذاء كما ونوعا وبأسعار مناسبة وذات قيمة غذائية مقبولة، ويشمل الأمن الغذائي أيضا ضرورة توفير مخزون من المواد الغذائية الاساسية بحيث يمكن أن تعتمد عليه الدولة في حالة الطوارئ.

2.1.2 مفاهيم ذات صلة بالأمن الغذائي

هناك العديد من المفاهيم الشائعة والمرتبطة بالأمن الغذائي ومن الجدير توضيحها، و نذكر منها (بوبقرة، 2023، صفحة 40 ، 41):

الاكتفاء الذاتي: وهو المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي، و يشير هذا المصطلح الى القدرة الكاملة على تلبية الاحتياجات من الغذاء بشكل مستقل ومن دون الاعتماد أو اللجوء للمصادر الخارجية، أي اعتماد البلد بشكل

كلي على امكانياته الخاصة والذاتية في انتاج وتوفير حاجاته الغذائية داخل البلد، وعموما يقاس الاكتفاء الذاتي بحساب نسبة الإنتاج المحلي أو الوطني الى ما هو متاح للاستهلاك الكلي.

الفجوة الغذائية: وتعني ذلك الفارق الناجم من عدم كفاية الطاقة الإنتاجية أو ما هو متاح من الإنتاج في توفير وتغطية الكمية المطلوبة للحاجات الغذائية، وهذا ما يؤدي بالضرورة الى الاستيراد لتغطية الفارق بين ما تم توفيره من الإنتاج و ما هو مطلوب من الاحتياجات الغذائية، و تجدر الإشارة الى وجود فرق بين الفجوة الغذائية التي تركز على الجانب الكمي فيما يتعلق بمقدار العجز في سد الاحتياجات الغذائية للسكان، والفجوة التغذوية التي تتعلق بالجانب النوعي للمشكلة وتعبر عن القيمة الغذائية للسلع المستهلكة وطبيعة هذه السلع.

التبعية الغذائية: و بقصد بها لجوء الدولة الى المصادر الخارجية لسد العجز الناجم عن عدم قدرتها على الحصول على الغذاء و توفيره للسكان.

2.2 أشكال و أبعاد الأمن الغذائي

بحسب الهيئات والوكالات الدولية المعنية بالأمن الغذائي يتضمن مفهوم هذا الأخير أشكال عديدة كما ينطوي على أبعاد محددة.

1.2.2 أشكال الأمن الغذائي

من الضروري توضيح بعض المصطلحات المرتبطة بالأمن الغذائي حيث تتشابه بعض المفاهيم وتتداخل مما يؤدي الى بعض الغموض أو الالتباس في حالات معينة، لذلك كان من الضرورة بمكان التمييز بين عدة أشكال لمفهوم الأمن الغذائي ومن أهمها (حفظ الله و الحمزة، 2024، صفحة 217):

- الأمن الغذائي المطلق: هو أن انتاج الغذاء بكون داخل حدود الدولة، و يجب أن يكون بمستوى يغطي الطلب المحلي على أدنى تقدير أو يفوقه، وهذا ما يوازي أو يتطابق مع مفهوم الأمن الغذائي الذاتي.
- الأمن الغذائي النسبي: ويقصد به أن سعي الدولة و قدرتها في توفير الغذاء تتوقف فقط عند ضمان الحد الأدنى منه للسكان، وليس بالضرورة أن يغطي انتاجها كل الاحتياجات بل يقصد به أساسا توفرها.
- الأمن الغذائي المستدام: ويعني وجوب تجسيد علاقة ديناميكية تضمن التوافق بين توفير الاحتياجات الغذائية للسكان من جهة و معدل الزيادة السكانية واحتياجاتها من الغذاء من جهة أخرى بما يؤدي الى الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية من الغذاء ومن دون الحاق ضرر بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنظم الغذائية

2.2.2 الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي

بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **FAO** يمكن التمييز بين أربعة أبعاد أساسية لمفهوم الأمن الغذائي وهي:

- **التوفر المادي للغذاء (الاتاحة):** ويتناول جانب العرض من الأمن الغذائي، أي أنه يتعلق أساسا بالمعروض من المواد الغذائية، ويعني ذلك وجود كميات كافية ومستمرة من الغذاء بجودة مناسبة، وترتبط اتاحة الغذاء بإمدادات الغذاء إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، أو حتى المساعدات الغذائية أي من خلال الإنتاج والتوزيع والتبادل (البنك الدولي، 2023).
- **الحصول على الغذاء:** أي الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية، و يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد، وتتأثر القدرة في الحصول على الغذاء بعوامل مختلفة كالدخل والإنفاق والأسواق وأسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي أو وجود موارد أخرى تضمن الحصول على الغذاء (جناد، 2023، صفحة 431).
- **الاستخدام:** يشير هذا البعد إلى كيفية إعداد الغذاء والاستفادة منة لتحقيق التغذية المثلى من ناحية الأمان وتلبية احتياجات الأفراد، أي الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى انتفاع من العناصر الغذائية المختلفة التي تحتوي عليها المواد الغذائية، وأن تتضمن هذه الطريقة جل العمليات المرتبطة باستخدام هذه الأغذية والتي تشمل التخزين والرعاية والنقل والطهي والتجهيز وغيرها (عكرود، 2022، صفحة 58).

- **الاستقرار:** ومعنى ذلك أن تأمين الغذاء يجب أن يكون بشكل كافي وعلى نحو مستمر على مدار الوقت، بحيث لا ينقطع ولا تتراجع كمياته في الظروف الاستثنائية كالطوارئ أو نتيجة الأحوال السيئة سواء كانت سياسية أو الاجتماعية أو اقتصادية أو غيرها من العوامل الأخرى (جناد، 2023، صفحة 431 ، 432).

تجدر الإشارة الى أن هناك من الخبراء من لجنة الأمن الغذائي العالمي قد أضافوا بعدين اخرين، وعلى أهمية ما تم اضافته الا أن منضمة الأغذية والزراعة لا تزال لم تعترف بعد بهاذين البعدين بشكل رسمي، ويتمثل البعدين اللذان تمت اضافتهما فيما يلي (عكرود، 2022، صفحة 59):

صفة الفاعل: وهي التمتع بالحرية سواء في التصرف أو في اتخاذ القرار بالنسبة للأفراد أو المجتمعات بشأن ما ينتج أو يستهلك من الأغذية وأيضا ما تعلق بكيفية انتاج هذه الأغذية وتجهيزيها وتوزيعها.

الاستدامة: وهي قدرة النظم الغذائية على توفير الأمن الغذائي والتغذية من دون أن يلحق ذلك ضرر يمس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال المقبلة في تحقيق أمنهم الغذائي.

3.2 المؤشرات العالمية للأمن الغذائي

هناك العديد من المؤشرات العالمية التي يتم استخدامها في تحليل واقع وافاق الأمن الغذائي، وتختلف وتتنوع هذه المؤشرات تبعا للهيئة أو المنظمة الدولية التي قامت بوضع واستخدام هذه المؤشرات، ومن أهم المؤشرات العالمية التي تتمتع بالقبول الدولي وذات الاستخدام الواسع نجد المؤشرات التالية:

1.3.2 مؤشر أمن الغذاء العالمي الخاص بـ Deep Knowledge Analytics

بعد التقرير الخاص بأمن الغذاء العالمي للربع الثاني من عام 2022، والذي تم تطويره وتدقيقه من قبل Deep Knowledge Analytics من أهم التقارير الدولية التي تناولت موضوع الأمن الغذائي حيث ثم في هذا التقرير تقديم نظرة فاحصة ومتخصصة وشاملة لقطاع الأمن الغذائي، وتناول بالتحليل أهم التوجهات الرئيسية فيما يتعلق بالأمن الغذائي من خلال التركيز على كل من الأسباب الجذرية والجوهرية لأزمات الغذاء والنظرة العامة على الجوانب الرئيسية للأمن الغذائي على غرار التبعية الغذائية والتضخم ثم تقديم نظرة عامة حول تطور السياسات الخاصة والمتبعة في مجال الأمن الغذائي، وفضلا عن ذلك تناول التقرير أهمية النظر الى الأمن الغذائي في السياق الاقليمي (Deep Knowledge Analytics, 2022).

تناول هذا التقرير بالدراسة والتحليل قياس محركات الأمن الغذائي على مستوى 171 دولة، من خلال بناء مؤشر للأمن الغذائي يتكون من 40 عاملا بحيث تم التركيز في بنائه على أن يكون المؤشر نموذجا ديناميكيا يأخذ بعدا كميا ونوعيا في تحليل قضايا الأمن الغذائي، وبقوم مفهوم هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات أخرى فرعية ممثلة في ثلاث أبعاد أساسية (Deep Knowledge Analytics, 2022):

- **مؤشر الأمن الغذائي حسب الوصول إلى الطعام**: وتتراوح قيمته من 0 إلى 10، حيث يقيس هذا المؤشر البعد "الوصول إلى الطعام" أي ما يتعلق بتقييم مدى بسهولة الحصول على كميات كافية ومغذية من الطعام لتلبية احتياجات الناس الغذائية من أجل حياة صحية ونشطة.

- **مؤشر الأمن الغذائي حسب مستوى الأزمة:** وتتراوح قيمته من 0 الى 6 ويتعلق بتقييم وضع البلدان أو الأقاليم التي تعاني من أزمات غذائية رئيسية بحيث يكون مصدرها بشكل رئيسي مخاطر الصراعات الاجتماعية والسياسية والاثنية بالإضافة الى الأسباب والعوامل البيولوجية والمناخية الشديدة، وأيضا مختلف الصدمات الاقتصادية بما في ذلك الناجمة عن جائحة COVID-19، وغالبا ما تزيد هذه العوامل سواء كانت مجتمعة أو بشكل منفرد من تفاقم التوترات والصراعات من خلال زيادة التنافس حول الموارد الطبيعية المحدودة وفرص الدخل، وتجدر الإشارة الى أنه اذا تم تقييم مستوى الأزمة الى القيمة القصوى للنقطة 6 في التصنيف فهذا يمثل وضعاً مقلقًا للغاية في تلك البلدان محل الدراسة.

- **مؤشر أمن الغذاء حسب نظام الغذاء وصمود الاقتصاد:** وتتراوح قيمته من 0 الى 10، يقوم هذا المؤشر بتقييم النظام الغذائي في بلد ما بالإضافة الى مدى قوة اقتصاد هذا البلد فيما يتعلق بالموارد المتوفرة والمتاحة و التي يمكن أن تخفف من تأثير

أزمة الغذاء. أو الحاجة اليه بما في ذلك استيراد الطعام نتيجة الضرورة أو عدم الكفاية، كما يؤخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار مستوى تبعية البلدان في اعتمادها على مصادر خارجية أي التوجه إلى الطعام المستورد كوسيلة لتوفير الغذاء للسكان، وذلك لأسباب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر ندرة المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة وغيرها.

أما المؤشر العام للأمن الغذائي فهو النتيجة العامة لحوصلة المؤشرات الفرعية الثلاث الممثلة في كل من قضايا الوصول إلى الطعام ومخاطر الأزمات وصمود الاقتصاد في 171 دولة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر من 0 إلى 10 بحيث تمثل القيمة الأقرب إلى 0 الحالة الأقل أمانًا في الدولة المعينة في حين تعني القيمة الأقرب إلى 10 الحالة الأكثر أمانا وثباتا.

2.3.2 مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

تعتمد منظمة الأغذية والزراعة العديد من المؤشرات الخاصة بالأمن الغذائي وحالة التغذية في العالم، وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على المؤشر الذي يأتي على رأس هذه المؤشرات والأكثر أهمية وهو مؤشر انعدام الأمن الغذائي، إضافة الى ما تعلق بالمؤشر الخاص بكل من انتشار النقص التغذوي والقدرة على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي، وهذين المؤشرين لهما علاقة قوية جدا بالمؤشر الأساسي الخاص بانعدام الأمن الغذائي الذي تم التركيز عليه، كون من أسباب هذا الأخير سينكون بالضرورة أيضا النقص التغذوي و عدم القدرة على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي.

كثيرا ما يتردد ويستعمل في التقارير الدولية وحاصة منظمة الفاو ما يعرف بانعدام الأمن الغذائي باعتباره يمثل مشكلة متعددة النواحي تأخذ أبعاد جد متداخلة، و تعود أسبابها لعوامل متنوعة، وعلى رأس هذه العوامل عجز الدولة عن انتاج الأغذية، سواء كان هذا العجز اما بسبب نقص الموارد أو عدم القدرة على استيراد الناقص منها نتيجة انعدام الموارد أصلا أو عدم العدالة في توزيع الأغذية داخل الدولة، ومن جملة الأسباب المؤدية لانعدام الأمن الغذائي أيضا نجد الأسباب التي تشمل على سبيل المثال كيفية وطرق عيش الأفراد والمجتمع، السياسة الاقتصادية المتبعة وخاصة الزراعية منها، إدارة أو سوء إدارة سلاسل الامداد، حجم الفساد، الهجرة و خاصة اشكالية اللاجئين، والظروف الطبيعية والمناخية، ولذلك فان ظاهرة انعدام الأمن الغذائي تتصل بأسباب وعوامل عديدة من الصعب حصرها جميعها، فانعدام الأمن الغذائي عموما يشير الى الحالة التي لا تتوفر فيها للفرد امكانية الوصول الى الغذاء نتيجة عدم توفر أو وجود الموارد اللازمة للحصول عليه أو الافتقار اليه أصلا (رأفت محمد ابراهيم، 2023، صفحة 2296 ، 2297)، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية لانعدام الأمن الغذائي:

- **انعدام الأمن الغذائي الحاد:** يشير هذا المصطلح إلى مستوى خطير من عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للأفراد على مستوى دولة ما، وعلى اثر ذلك يحدث تدهور شديد يؤدي الى تعريض حياة السكان للخطر نتيجة للنقص الحاد في الغذاء وتدهور التغذية وزيادة حالات الوفاة، و تعتبر حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد ظاهرة مقلقة للغاية وتتطلب استجابة فورية وتدخل عاجل وشامل من المجتمع الدولي بهدف منع الكوارث الإنسانية والتخفيف من آثارها(ميرنا ، 2024، صفحة 2).
- **المستوى المتوسط لانعدام الأمن الغذائي:** ويرتبط بعدم قدرة الفرد على تناول وجبات صحية ومغذية بانتظام، بينما يشير انعدام الأمن الغذائي الشديد إلى عدم كفاية كمية الطعام المتناولة، وبالتالي فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بنقص التغذية أو الجوع (منظمة التعاون الإسلامي، 2023، صفحة 40).

3.3.2 مؤشر الأمن الغذائي العالميGFSI:

يعتبر مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI 2022) الصادر عن ايكونوميست ايمباكت Economist Impact من أهم المؤشرات من حيث التصنيف العالمي للدول، ويمثل نموذج ديناميكي كمي ونوعي للمقارنة المعيارية، حيث يشير هذا المؤشر الى تقييم وضع الأمن الغذائي في العالم على مستوى 113 بلد، ويعتمد هذا المؤشر في عملية التقييم على أربع ركائز أو محاور رئيسية تتمثل في كل من القدرة على تحمل التكاليف، التوافر، الجودة والسلامة، والاستدامة والتكيف، ويعتمد المؤشر الرئيسي بدوره على مجموعة من 68 مؤشرا فرعيا، ويتدرج تقييم المؤشر من خلال معدل أو مجال للنقاط ينحصر بين الدرجة (أو التنقيط) صفر ومئة (0 – 100)، بحيث أن الدرجة 100 تمثل أعلى معدلات الأمن الغذائي، وفي هذا المؤشر يتم تصنيف البلدان ضمن خمس فئات بناء على تنقيطها أو الدرجات التي حصلت عليها على المجال الذي يتناوله المؤشر، وحسب المؤشر فالدرجات أو

المعدلات التي تتراوح من (0 – 39.9) تدل على إلى مستوى أمن غذائي ضعيف للغاية، والدرجات بين (40 – 54.9) تشير إلى مستوى أمن غذائي ضعيف، وأما الدرجات أو المعدل (55 – 69.9) فيدل على أن أمن غذائي متوسط، في حين يدل المعدل بين (70 – 79.9) على مستوى أمن غذائي جيد، بينما إذا كان المعدل يتراوح بين (80 – 100) على المؤشر فهذا يعني أن مستوى أمن غذائي جيد جدا (منظمة التعاون الإسلامي، 2023، صفحة 51).

3. و اقع و اتجاهات الأمن الغذائي في الجزائر

يشكل انعدام الأمن الغذائي في الجزائر تحديا متزايدا، ونشير العديد من التقديرات حتى من قبل تفشي جائحة فيروس كوفيد 19 وبسنوات كما هو موضح بالشكل الموالي، إلى أن الجزائر كان بها ما يزيد عن 3 مليون نسمة في 2019 وما يقارب 5 مليون في سنة 2017 يعانون من نقص التغذية من بين عدد السكان البالغ أكثر من 40 مليون نسمة، وقد شهدت الجزائر ارتفاعا في معدلات انعدام الأمن الغذائي لسنين طويلة نتيجة أسباب و تحديات عديدة وعلى رأسها التحديات الهيكلية وهي أكبر العراقيل التي تعيق جهود الدولة الرامية إلى توفير الغذاء لمواطنيها والذين بدورهم يتزايدون على نحو متواصل، اذ أن معدلات الإنتاجية الزراعية لا تواكب الزيادة السكانية نفسها، ففي حين هناك ارتفاع مستمر لمعدل الاستهلاك الغذائي هناك أيضا بالمقابل محدودية في العرض المحلي للمتاح من الغذاء، كما أن التقلبات في أسعار النفط العالمية المصدر الرئيس لدخل البلاد والارتفاع المتواصل في معدلات التضخم يعتبر من الأسباب الأساسية في انعدام الأمن الغذائي في الجزائر، وبالإضافة الى ما سبق ذكره، هناك تحديات أخرى بالغة الأهمية لعل أهمها الاختلال الكبير الموجود بين العرض والطلب في مجال المنتجات الزراعية و ما تعلق بالنظام الغذائي للبلاد في حد ذاته، حيث تعتمد الجزائر اعتمادا استثنائيا على الواردات الغذائية، لاسيما ما تعلق بالحليب والقمح والبذور والحبوب الأساسية الأخرى، فالكثير من الاحتياجات الغذائية التي تدعمها الحكومة يتم عن طريق الاستيراد من الخارج ما يفسر الارتفاع الكبير لفاتورة الواردات الغذائية، مع أن الكثير من الخبراء قد حذرو من مخاطر استمرار البلاد في اللجوء للخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية، فهذا الأمر وعلى أقل تقدير سيهدد مسار تطور الصناعات الغذائية أو حتى وجودها والتي هي أصلا تستورد المواد الأولية من الخارج.

ومن الأسباب العديدة التي تم رصدها في هذا السياق أيضا يمكن الإشارة الى التحديات التي تتعلق بالتقلبات المناخية وتفاقم شدتها وارتفاع درجات الحرارة مما أثر سلبا على الأنشطة الزراعية، كما تعاني الجزائر من تراجع وانخفاض التساقطات المطرية ما أدى الى شح الموارد المائية وندرتها حيث من المتوقع أن ينجر عن ذلك انخفاض أكثر في متوسط نصيب الفرد من إمدادات المياه المتاحة مع ارتفاع عدد السكان، فضلا عن نمو المناطق الحضرية حيث يعيش نسبة كبيرة من السكان في المدن (بلحاج و ايات، 2021).

الشكل 01: عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1999–2023

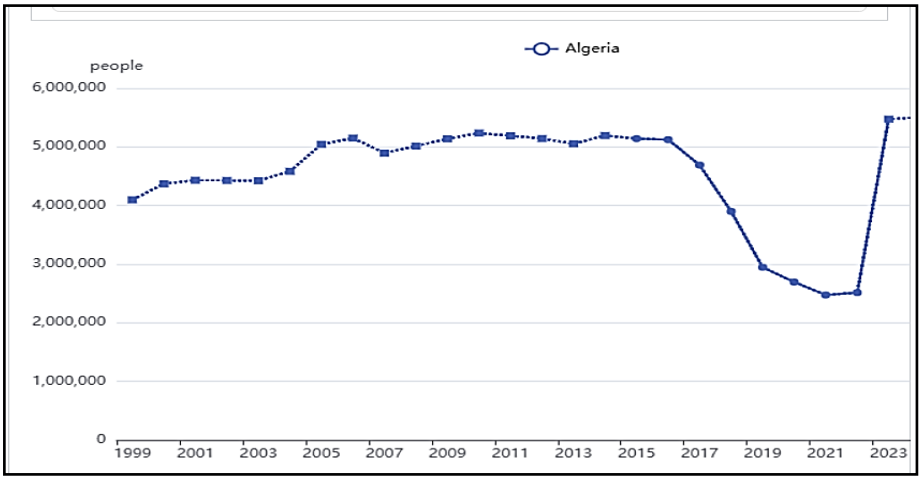

المصدر: مدونات البنك الدولي، **اتجاهات الأمن الغذائي في عام 2024 وما بعده**، تاريخ الاطلاع 2024/11/10

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/atjahat-alamn-alghdhayy-fy-am-2024-wma-bdh

1.3 و اقع الأمن الغذائي في الجز ائروفق المؤشرات الدولية

1.1.3 و اقع الأمن الغذائي في الجز ائروفق مؤشر أمن الغذاء العالمي

وفق مؤشر أمن الغذاء العالمي جاء تحليل واقع الأمن الغذائي للجزائر على النحو التالي (Deep Knowledge Analytics, 2022, pp. 31 , 41):

- **بالنسبة للمؤشر العام للأمن الغذائي:** جاءت الجزائر في المرتبة 43 عالميا وهو ترتيب جيد و مطمئن الى حد ما، حيث حصلت الجزائر على تنقيط قدر بـ 6.76 و هو تنقيط يتجاوز الحالة الأقل أمانا للأمن الغذائي وفي الوقت نفسه يتجاوز المستوى المتوسط ويقترب من الحالة الأكثر أمانا واستقرارا.

- **بالنسبة لمؤشر الأمن الغذائي حسب الوصول إلى الطعام**: حصلت الجزائر على تنقيط جد مقبول مقدر بـ 6.66 ما يعني توافر معقول لموارد الغذاء وإمكانية الحصول عليه للسكان من ناحية الكمية والنوعية للسلع الغذائية بالإضافة الى قرب المسافة ومحدودية الندرة في السلع الغذائية.

- **بالنسبة لمؤشر الأمن الغذائي حسب مستوى الأزمة:** جاء تنقيط الجزائر في هذا المؤشر في وضع جيد حيث حصلت على تنقيط مقدر بـ 1.69 ما يعني أن إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر ليس مصدرها الرئيسي عوارض ناجمة عن صراعات اجتماعية أو سياسية أو اثنية، وانما وفقا لهذا المؤشر فأزمة الغذاء في الجزائر مردها العوامل المناخية وصدمات اقتصادية كجائحة COVID-19 على سبيل المثال لا الحصر أو ارتفاع أسعار الغذاء العالمية أو انخفاض أسعار النفط.

- **بالنسبة لمؤشر أمن الغذاء حسب نظام الغذاء وصمود الاقتصاد:** حصلت الجزائر في هذا المؤشر على تنقيط يزيد عن المستوى المتوسط بقليل و يعادل 5.29 من 10 على أساس أن الاقتصاد الجزائر غني وقوي بما فيه الكفاية فيما يتعلق بالموارد المتوفرة والمتاحة التي تساعد في التخفيف من تأثير أزمة الغذاء، كما تساعد العوائد وبخاصة النفطية للاقتصاد الجزائري في القدرة على استيراد الطعام نتيجة الضرورة أو عدم الكفاية وكوسيلة لتوفير الغذاء للسكان.

2.1.3 و اقع الأمن الغذائي في الجز ائروفقا لمؤشرات منظمة الأغذية والزراعة FAO

يناء على تقرير حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2024 الصادر عن منظمة الفاو:

- **بالنسبة لمؤشر النقص التغذوي:** فإن عدد الذين يعانون من "النقص التغذوي والذي يتمثل بالوضع أو الحالة التي يكون فيها استهلاك الغذاء المعتاد للفرد غير كاف ليمده في المتوسط بكمية الطاقة الغذائية اللازمة ليعيش حياة طبيعية وموفورة النشاط والصحة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023، صفحة 64)" بالجزائر خلال الأعوام (2004-2006) بلغ حوالي 2 مليون (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2024، صفحة 167)، ما يعادل نسبة 6.2 % من إجمالي السكان، وهذا بشير الى أن الوضع المتعلق بانتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان في الجزائر لم يكن في أحسن أحواله بالرغم من أنه يعد أفضل من المتوسط العالمي 12 % والمعدل المتوسط على مستوى شمال افريقيا 7.7 %، وقد انخفضت النسبة خلال الفترة (2021-2023) الى أقل من 2.5 % مقابل 9.1 % و 7.5 % لكل من المتوسط العالمي ومتوسط شمال افريقيا على الترتيب في الفترة نفسها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2024، صفحة 152 ، 153)، ما يفسر بتحقيق تقدم ملحوظ وكبير جدا يعكس أهمية وإيجابية الجهود الجبارة التي قامت بها الدولة الجزائرية في هذا المجال.

الجدول 01: يشير إلى انعدام الأمن الغذائي وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2024

السنوات	معدل انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان%		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لدى مجموع السكان %		معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى مجموع السكان %	
	2006– 2004	2023 – 2021	2016 – 2014	2023 – 2021	2016 – 2014	2023 – 2021
العالم	12	9.1	7.6	10.9	21.7	29.0
شمال افريقيا	7.7	7.5	9.8	11.7	28.6	33.4
الجزائر	6.2	< 2.5	13.0	5.6	22.9	18.9

المصدر: من اعداد الباحث بناء على: **تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ايطاليا، 2024، ص 152 ، 153

- **بالنسبة لمؤشر انعدام الأمن الغذائي:** قدر معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد لمجموع السكان في الجزائر بـ 13 % في الفترة (2014-2016) بإجمالي 5.6 مليون نسمة، وهذا بشير الى وضع أكثر سوءا بالنسبة لواقع الأمن الغذائي أي 5.6 مليون نسمة يعانون من عدم كفاية كمية الطعام المتناولة (السعرات الحرارية)، وقد فاق معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد في الجزائر بفارق كبير كل من المتوسط العالمي ومتوسط شمال افريقيا على الترتيب في الفترة نفسها 7.6 % و 9.8 %، وفي حين كانت وضعية الأمن الغذائي على مستوى العالم وشمال افريقيا تزداد سوء وعلى نحو متردي من خلال ارتفاع معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد خلال الفترة (2021-2023)، نجد في المقابل أن النسبة (المعدل) في الجزائر انخفضت بأكثر من النصف وبلغت 5.6 % خلال الفترة نفسها و بإجمالي 2.5 مليون نسمة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2024، صفحة 167)، ما يفسر بتحسن كبير في واقع الأمن الغذائي بالجزائر تم بالتزامن مع جهود الدولة في الحد من انتشار النقص التغذوي لدى مجموع السكان ومن خلال العمل على تحسين المستوى المعيشي للسكان والقضاء على مناطق الظل والاهتمام بالزراعة.

أما من ناحية انتشار معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل و الشديد أي كلاهما معا لدى مجموع السكان، وبالرغم من أن الوضع يبدو أفضل من مستوى المعدل العالمي وشمال افريقيا، الا أنه في واقع الأمر يعتبر أكثر من سيء حيث بلغ هذا المعدل لدى مجموع السكان في الجزائر 22.9 % خلال الفترة (2014-2016) و 18.9 % خلال الفترة (2021-2023)، أي أن حوالي خمس السكان يعانون اما انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وهذا ما يبرر الحاجة الماسة إلى تدخلات تنموية عاجلة و تبني قدرة طويلة الأجل على الصمود في وجه التحديات التي يمثلها تحقيق الأمن الغذائي المنشود للبلاد.

- **بالنسبة لمؤشر القدرة على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي:** يقيس مؤشر القدرة على تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي نسبة وعدد إجمالي السكان الغير قادرين على تحمل هذه التكلفة، ويمكن اعتبار النمط الغذائي مكلفا لدرجة لا يمكن تحملها في بلد ما عندما تتجاوز تكلفته 52 % من دخل الأسرة، وهذه النسبة تمثل جزء من الدخل الذي يمكن تخصيصه لتأمين للغذاء، وتعرف تكلفة توفير نمط غذائي صحي بأنها أدنى كلفة للأغذية باستخدام السلع الأرخص ثمنا والمتوافرة على المستوى المحلي لتلبية المتطلبات من الطاقة بالنسبة إلى شخص طبيعي في حدود ميزانية طاقة قدرها 2330 سعرة حرارية في اليوم، ويتم تقدير كلفة النمط الغذائي الصحي بالتحويل من وحدات العملة المحلية إلى الدولار باستخدام أسعار الصرف (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023، صفحة 67).

الجدول 02: كلفة النمط الغذائي الصحي في الجزائر قياسا ببعض الدول في الفترة 2017 – 2022

	كلفة نمط غذائي صحي (دولار أمريكي/فرد/يوم)					
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
العالم	3.13	3.17	3.25	3.35	3.56	3.96
شمال افريقيا	3.33	3.42	3.48	3.42	3.44	3.78
الجزائر	**4.06**	**4.13**	**4.10**	**4.06**	**4.36**	**4.89**
السودان	2.53	2.70	2.96	2.82	2.12	1.86
تونس	3.66	3.74	3.82	3.83	4.03	4.46
مصر	3.83	3.88	3.88	3.73	3.88	4.55

المصدر: من اعداد الباحث بناء على: **تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ايطاليا، 2024، ص184

نلاحظ من بيانات الجدول أن توفير نمط غذائي صحي في الجزائر مكلف جدا، وهو من الأكبر في العالم، حيث يتجاوز الموجود على مستوى شمال افريقيا وبفوق حتى السودان ومصر خلال الفترة (2017 – 2022)، حيث تصل تكلفته في الجزائر الى خمسة دولارات تقريبا وبالتحديد 4.89 دولار عام 2022، في حين يبلغ المتوسط العالمي 3.96 دولار و يصل المتوسط في دول شمال افريقيا الى 3.78 دولار.

وهذا ما يؤكد أن تكلفة الحصول على الغذاء تعتبر من العوامل المفصلية في تحقيق الأمن الغذائي الى جانب العوامل الأخرى، فكلما ارتفعت التكلفة في ظل مستوى منخفض و محدود من الدخل كلما اتسع عدد ونسبة الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي. وكتحصيل حاصل أدى ارتفاع تكلفة توفير نمط غذائي صحي في الجزائر الى 4.89 دولار عام 2022 الى ارتفاع نسبة الأشخاص العاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في الجزائر 19.7 % من مجموع السكان وهذا ما يعادل 8.8 مليون نسمة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2024، صفحة 190).

3.1.3 و اقع الأمن الغذائي في الجزائر وفق مؤشر الأمن الغذائي (GFSI 2022)

تشير البيانات الواردة بالشكل الموالي رقم 2 أن الجزائر وفق هذا المؤشر تحتل في التقييم المرتبة 68 عالميا من بين 113 دولة شملها التقييم في فهرس الترتيب والمرتبة 12 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدرجة إجمالية (تنقيط اجمالي) لبيئة الأمن الغذائي تقدر بـ 58.9، أما بالنسبة للمحاور الأساسية التي يتكون منها المؤشر، فقد سجلت الجزائر أفضل نتيجة في المحور المتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف حيث حققت 66.8 نقطة وهي بذلك تقع ضمن المجال (55 – 69.9) الذي يدل على مستوى أمن غذائي متوسط، بينما حصلت على أضعف تنقيط لها في محور الاستدامة والتكيف بتسجيلها لـ 54.2 نقطة أي ضمن المجال (40 – 54.9) الذي تشير إلى مستوى أمن غذائي ضعيف وهذا على الرغم من الترتيب الجيد على المستوى العالمي، بليه المحور المتعلق بالجودة والأمان والذي حصدت الجزائر من خلاله على 54.7 نقطة لتحتل مرتبة متأخرة وهي 82 عالميا أي ضمن المجال (40 – 54.9) الدال على مستوى أمن غذائي ضعيف، وأما عن محور التوفر فقد بلغت قيمته 57.3 نقطة لتحتل المرتبة 63 عالميا (55 – 69.9) وهو المجال الذي يشير الى أمن غذائي متوسط، ما يعني نجاح الجزائر الى حد مقبول في توفير الغذاء بأسعار معقولة للمستهلكين على الرغم من التحديات الكبيرة في هذا المجال.

الشكل 02: موقع الجزائر ضمن قيمة مؤشر الأمن الغذائي (GFSI 2022) ومؤشراته الأساسية

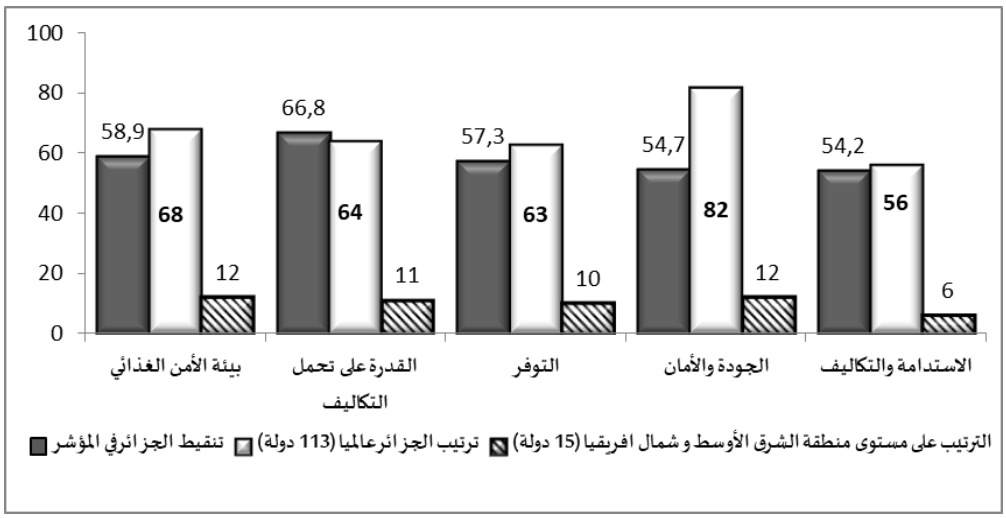

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ايكونومست ايمباكت Economist Impact

https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index#rankings-and-trends تاريخ الاطلاع 10 / 09 / 2024

3.1.3.1 وضع الجزائر على مستوى المحاور الأساسية لمؤشر GFSI

بالنسبة لتحليل وضع الأمن الغذائي للجزائر على مستوى المحاور الأساسية الأربعة التي يتكون منها المؤشر GFSI نجد : (ECONOMIST IMPACT, 2022, pp. 3 - 4)

- **القدرة على تحمل التكاليف:** في هذا المجال حققت الجزائر درجة "جيدة جدا" و احتلت المرتبة 64 عالميا و11 على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وحصلت الجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤشر على الدرجة (+80) بالنسبة للسكان تحت خط الفقر العالمي والدرجة 100 فيما يتعلق بالمؤشر الدال على وجود شبكات الأمن الغذائي وتغطيتها ومدى تمويلها.

- **التوافر:** نالت الجزائر في هذا المجال درجة ضعيفة (40 – 54.9) وتعود أسباب هذا التدني في هذا المؤشر الى الدرجات الضعيفة التي تحققت على مستوى المؤشرات الفرعية للمؤشر فيما يتعلق بالوصول إلى المدخلات الزراعية، كالبحث والتطوير الزراعي، البنية التحتية للحقول و المزارع، المعوقات السياسية والاجتماعية التي تقف حائلا أماما الوصول للغذاء، والتزامات سياسة الأمن الغذائي والوصول، وقد جاءت الجزائر في المرتبة 63 عالميا و10 على مستوى منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

- **الجودة والأمان:** و هما من العلامات الضعيفة وأضعف المؤشرات التي نالتها الجزائر حيث كان تقديرها "ضعيف جدا" (0 – 19.9) في المؤشرات الفرعية الخاصة بالمعايير الغذائية وتقدير "ضعيف" (20 – 39.9) في الخاصة بمؤشرات التنوع الغذائي، وقد احتلت الجزائر المرتبة 82 عالميا والمركز 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- **الاستدامة والتكيف:** يظهر هذا المؤشر أيضا أداء أقل للجزائر في هذا الركن، حيث تحتل المرتبة 56 عالميا والمركز 6 في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، و يعود هذا الأداء الضعيف الى تدني القيم الخاصة بالمؤشرات الفرعية الممثلة في كل من المياه والأنهار والبحيرات وأيضا التراخي فيما يتعلق بالالتزام السياسي بالتكيف، وقد كان تقدير الجزائر في هذه المؤشرات في الدرجات التي تقع ضمن النطاق "ضعيف" أو "ضعيف جدا" (0 – 39.9).

3.1.3.2 رصد أهم نقاط القوة ومجالات تحسين الأمن الغذائي في الجزائر وفقا لمؤشر GFSI

من الجدير بالذكر وقبل الخوض في التفاصيل والتحليل أن نشير الى أن تزايد قيمة المؤشر في بعض الأحيان ليس بالضرورة أن تكون كافية لتحسين ترتيب الجزائر على المستوى الدولي، كما أن انخفاض درجة الجزائر في محور القدرة على تحمل التكاليف بمقدار 9 نقاط بعود بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا. وبشكل عام لا شك من الجزائر قد حصلت

على نتائج مشجعة وجد ايجابية في بعض المؤشرات سواء الرئيسية منها أو الفرعية مثل إدارة مخاطر الكوارث و كفاية التوريد أو من ناحية سلامة الغذاء خاصة على مستوى التشريعات الخاصة بسلامة الأغذية، وفي حين أنه على الرغم من أفضلية نتائج هذه المؤشرات الا أن هناك العديد من المؤشرات التي تم فيها تسجيل اخفاق ومراتب جد متأخرة عالميا مثل المؤشرات التي تتعلق بالمعايير الغذائية والبنية التحتية لسلسلة التوريد والالتزام السياسي بالتكيف، وهذا ما يدعو للقول أن مستوى الأمن الغذائي في الجزائر لازال في مستويات غير مشجعة مما يعكس عدم كفاية الجهود المبذولة لتحسينه (حفناوي، 2023، صفحة 24 ، 25)، ويمكن التعرض لأهم نقاط القوة ومجالات التحسين فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الجزائر وفقا لما جاء في تقرير GFSI لسنة 2022 على النحو التالي (ECONOMIST IMPACT, 2022, pp. 3 - 4):

- **إدارة مخاطر الكوارث:** من أحسن المؤشرات قيمة التي حققتها الجزائر حيث جاءت في المرتبة الأولى في هذا المؤشر على أساس أن الدولة لديها سياسة معتمدة فيما يختص بإدارة المخاطر ومكافحة الآفات وتخفيف الأمراض، وتجدر الإشارة الى أن الجزائر قد كانت في الدرجة 0 في سنة 2012 ثم رفعت درجتها من 0 إلى 100 بدرجة "جيدة جدا" في 2020، وحافظت على هذا التقدم المطرد على نحو مستمر في هذا المجال الى وقتنا الحالي.

- **كفاية التوريد:** جاءت الجزائر في المرتبة الأولى في هذا المؤشر بدرجة "جيد جدا "بلغت 100، حيث تم تسجيل تحسن كبير سواء من ناحية كفاية الإمدادات الغذائية في البلاد، أو من ناحية الانخفاض الملحوظ في الاعتماد المزمن على المساعدات الغذائية الدائمة.

- **سلامة الغذاء:** احتلت الجزائر المرتبة 49 عالميا في هذا المؤشر المركب الذي يقيس البيئة المواتية لسلامة الغذاء، ومن اللافت أن قيمة المؤشر الفرعي (تشريعات سلامة الأغذية ذات الصلة) قد حصدت الجزائر فيه الدرجة الكاملة 100 قياسا بباقي المؤشرات الفرعية، وهو الأمر الذي ساعد على تعزيز مكانة و ترتيب الدولة في هذا المؤشر.

- **المعايير الغذائية:** وهو مؤشر مركب يقيم المعايير الغذائية بالدولة، ويعد من أكثر مواطن الضعف بالنسبة للجزائر حيث جاءت في المرتبة 109 عالميا في هذا المؤشر، و ترجع هذه الدرجة المنخفضة الى غياب المبادئ التوجيهية الغذائية الوطنية و الافتقار الى خطة أو استراتيجية وطنية خاصة بالتغذية، إضافة الى عدم كفاية وضع العلامات الغذائية ورصد أو مراقبة التغذية، وعليه فتحسين جودة الغذاء من خلال معايير التغذية يدعو إلى ضرورة أن تقوم الهيئات التي تتولى الرقابة على السلع الغذائية في الجزائر بمراجعة البيانات الغذائية لكافة السلع المتاحة بالسوق، وقد يستدعي الأمر أن يرافق ذلك تدشين حملة ارشاد و توعية للمواطنين بأهم العناصر الغذائية التي من الضروري توافرها ضمن الطاقة الغذائية.

- **البنية التحتية لسلسلة التوريد:** احتلت الجزائر المرتبة 74 في هذا المؤشر، ويعد من أكثر المؤشرات الفرعية انخفاضا وبعود ذلك إلى انخفاض الدرجة في كل من المؤشر الفرعي الخاص بالبنية التحتية للطرق، وانخفاض الدرجات المتعلقة بالبنية التحتية الجوية والموانئ والسكك الحديدية وهذا ما يؤدي الى انخفاض القدرة على نقل المحاصيل إلى السوق وضعف التخطيط واللوجستيك وغيرها،.فتحسين البنية التحتية و توفيرها يجب أن يكون ذو أولوية فهذا من شأنه أن يساعد على زيادة توافر الغذاء في البلاد.

- **الالتزام السياسي بالتكيف:** تحتل الجزائر المرتبة 95 و هي مرتبة جد متأخرة في هذا المؤشر، فمستوى أداء الدولة ضعيف وكان الأمر أكثر سوءا بالنسبة للمؤشرات الفرعية خاصة بالنسبة لتطبيق المحاسبة البيئية والاقتصادية وما تعلق بتدابير الإنذار المبكر والزراعة الذكية مناخيا.

2.3 الاستثمار الزراعي في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي

الجزائر من أكبر الدول استيرادا لحاجياتها الغذائية خاصة بالنسبة للقمح، حيث جاءت في عام 2022 ضمن أكبر 10 دول الأكثر استيرادا للقمح في العالم، وبواردات قدرها 2.7 مليار دولار، أي ما يعادل 3.7% من إجمالي القمح المستورد عالميا، ومع ذلك فهي اليوم تأتي أيضا في الصدارة بالنسبة لأفريقيا والعالم العربي، حيث نجحت في تحقيق تغطية لحوالي 75 % من احتياجاتها الغذائية محليا، خاصة على مستوى المنتجات الفلاحية على غرار الفواكه والخضروات والبقوليات الجافة، وان كانت ما تزال جد

مرتبطة باستيراد مواد أخرى تعد استراتيجية، مثل الحليب والحبوب والسكر واللحوم الحمراء والزيوت، والتي تكلف الدولة فاتورة باهظة تقدر بـ 10 مليار دولار سنويا (حذاقة، 2024)، ومن الأمور الإيجابية الجديرة بالذكر أيضا في هذا الاطار هو التطور الكبير الذي سجل على مستوى القطاع الفلاحي في سنة 2024 والذي ساهم بنسبة تفوق 15 بالمائة في الناتج الداخلي الخام أي بقيمة تفوق 35 مليار دولار، حسبما أفاد به وزير الفلاحة والتنمية الريفية يوسف شرفة لوكالة الأنباء الجزائرية، وبذلك فهو يحتل المرتبة الثانية في المساهمة في الناتج المحلي الخام بعد المحروقات (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024).

1.2.3 الإنجازات والتدابير المتخذة في مجال الأمن الغذائي

في إطار مساعي الجزائر إلى تحقيق امنها الغذائي خاصة من ناحية الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية واسعة الاستهلاك والتي تكلف الخزينة العمومية ملايير الدولارات سنويا، شهد الاستثمار الفلاحي في مجال الزراعات الاستراتيجية انتعاشا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، بفضل التحفيزات التي يتيحها قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 وتشجيعه فرص الشراكة بالمجال الفلاحي، والتي من شأنها بعث مشاريع فلاحية استراتيجية في البلاد تساهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي، كما تأتي هذه المساعي ضمن سياسة الدولة الرامية إلى النهوض بالقطاع الزراعي ومن ثم تعزيز الأمن الغذائي، انطلاقا من تجسيد المخطط الوطني لتطوير الشعب الإستراتيجية المتمثلة في الحبوب والبذور والحليب وبعض أنواع البقوليات والنباتات السكرية والزيتية.

وفي هذا الاطار تم اصدار العديد من القرارات والتدابير الصارمة لصالح التنمية الفلاحية بصفة عامة مع التركيز على الزراعات الاستراتيجية بصفة خاصة، ومن بين الإجراءات المتخذة وذات الطبيعة الاستعجالية على شبيل المثال لا الحصر، تم رفع سعر ايداع الحبوب إلى وحدات الديوان الوطني للحبوب، حيث بلغ سعر القنطار من القمح الصلب والقمح اللين على الترتيب 45 دولار و37 دولار، في حين بلغ سعر قنطار الشعير والخرطال 25 دولار وهو ما شجع الفلاحين كثيرا على إيداع محاصيلهم لدى الديوان، كما تم رفع الدعم الخاص بالأسمدة من 20% عما كانت عليه إلى 50% من سعرها المرجعي، وتمويل وسائل الريّ الذكي، وقامت الدولة بمنح تراخيص وتقديم تسهيلات فيما يتعلق باستيراد الجرارات التي لا يتعدى عمرها 5 سنوات بما في ذلك قطع الغيار والعتاد الفلاحي، زيادة على استفادة الفلاحين من خفض كبير في الضرائب والرسوم على المنتوجات الفلاحية، ومن الإنجازات الواجب الإشارة اليها في هذا السياق هو رفع قدرات التخزين من 44 مليون قنطار إلى 90 مليون قنطار، مع وضع برنامج إضافي وهو الان قيد الإنجاز وعلى درجة كبيرة من التقدم بقدر بـ 350 صومعة ومراكز تخزين جوارية عبر 34 ولاية بهدف رفع الطاقة التخزينية المتاحة وتقليل نسبة الفاقد من القمح والحبوب المخزنة وأيضا تأمين المخزون الاحتياطي من السلع الاستراتيجية بالموازاة مع تعزيز جهود الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية (حذاقة، 2024)، إضافة إلى ربط عشرات الآلاف من المزارع والمساحات الزراعية بشبكة الكهرباء، وتضاف هذه التدابير والمشاريع إلى عدد هام ومعتبر من الاستثمارات التي أطلقها متعاملون خواص في سياق الاستراتيجية التي اعتمدتها الدولة لتوسيع المساحات المزروعة وإعادة تأهيل المتدهور منها والتي تهدف الى استصلاح مليون هكتار عن طريق الري أملا في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في ثلاثة محاصيل استراتيجية تشكل أولوية خاصة ممثلة في الذرة والشعير والقمح الصلب، ومن جهة أخرى أظهرت النتائج الأولية الخاصة بالإحصاء العام الثالث للزراعة لعام 2024 وجود أكثر من 230 ألف مستثمرة زراعية جديدة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024).

2.2.3 اتفاقيات الشراكة

شهدت الفترة الأخيرة خاصة في سنة 2024 إطلاق شراكات مع مجمعات عالمية، تمثلت بظهور ثلاثة مشاريع كبرى في المجال الفلاحي وهي الآن بصدد التجسيد مع شركاء أجانب من إيطاليا و قطر و المملكة العربية السعودية، حيث ينتظر أن يكون لهذه المشاريع التي تشمل الحبوب و الحليب ومشتقاته ولحوم الابقار، اثر قوي في دعم الأمن الغذائي وترقية الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد نحو مستويات غير مسبوقة.

- **الشراكة الجزائرية القطرية مشروع "بلدنا الجزائر":** وهو مشروع استثمار فلاحي بحجم غير مسبوق من حيث التكلفة والاثر الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مساهمته في التخفيض الكبير في تكلفة استيراد الحليب وحل مشكلة توفيره محليا

وبالتالي توفير العملة الصعبة، كذلك سيتم اكتساب تكنولوجيات وخبرات حديثة ستعود بالإيجاب على قطاع الفلاحة وإدارة المشاريع الزراعية، وهذا الاستثمار بتمثل في مشروع استراتيجي عن طريق الشراكة بين "بلدنا" القطرية والدولة الجزائرية لإقامة أكبر مزرعة في العالم في شكل منظومة فلاحية صناعية متكاملة في ولاية أدرار، بتكلفة 3.5 مليارات دولار، ويتربع هذا المشروع على مساحة اجمالية تقدر بـ 117 ألف هكتار و يتكون من ثلاثة أقطاب، تحتوي كل قطب منها على مزرعة لتربية الأبقار وإنتاج الحليب واللحوم ومزرعة لإنتاج الحبوب والأعلاف، كما يشمل المشروع انجاز مصنع ضخم لإنتاج مسحوق الحليب، وسيضم المشروع أكثر من 270 ألف رأس من الأبقار تنتج حوالي 1,7 مليار لتر سنويا من الحليب، ومن المقدر لهذا المشروع أن يسمح بإنتاج وتغطية 50 % من احتياجات السوق الوطنية من مسحوق الحليب، فضلا عن تزويد السوق المحلية بكمية معتبرة من اللحوم الحمراء و خلق نحو 5000 منصب عمل مباشر، ناهيك عن المساهمة في رفع عدد رؤوس القطيع الوطني من الأبقار (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024). الى جانب الاستفادة الجزائر من التركيز على استخدام أحدث التقنيات وأفضل الممارسات فيما يتصل بزراعة العلف والذرة والقمح بنظام "سكادا" للريّ الحديث لتحسين ورفع الكفاءة الاستخدامية للمياه، بالإضافة إلى توظيف أفضل التكنولوجيا العالمية المعتمدة في مجال المحالب الدوارة للأبقار.

- **الشراكة الجزائرية الإيطالية:** وهو ثاني أكبر مشروع زراعي وصناعي يتم تجسيده ميدانيا خلال مدة زمنية وقصيرة بعد مشروع الشراكة مع الشريك القطري، يتمثل هذا الاستثمار في انجاز مشروع ضخم متكامل باستثمار قدره 420 مليون يورو في اطار الشراكة بين مجموعة (Bonifiche Ferraresi-BF) الإيطالية والصندوق الوطني للاستثمار، ويتربع هذا المشروع على مساحة تقدر بـ 36 ألف هكتار بولاية تيميمون، وستخصص هذه المساحة لإنتاج الحبوب والبقول الجافة خاصة القمح والعدس والفاصولياء المجففة، والحمص، كما سيتضمن المشروع بناء قطب صناعي لتحويل المنتجات الزراعية بالإضافة الى تشييد وحدات تحويلية مخصصة لتصنيع العجائن الغذائية، وأيضا انجاز صوامع للتخزين وهياكل حيوية أخرى ذات صلة بنشاط المشروع، وزيادة على زراعة الحبوب والبقوليات، سيتم أيضا التوسع في انتاج محاصيل زراعية أخرى مهمة وذات قيمة استراتيجية ضمن الدورة الزراعية، مثل انتاج النباتات الزيتية كالصويا. ومن المنتظر أن يساهم هذا المشروع في خلق أكثر من 6.700 منصب شغل، ناهيك عن تعزيز ورفع الإنتاج الوطني من الحبوب والبقول الجافة و الرفع من حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات حاصة بالتركيز على تصدير العجائن الغذائية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2024)، وتشير التقديرات الى أن الطاقة الإنتاجية لهذا المشروع ستكون بإنتاج 170 ألف طن من القمح الصلب و11 ألف طن من الحمص و6 آلاف طن من العدس سنويا (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2024).
- **الشراكة الجزائرية السعودية:** وهو مشروع استثماري مخصص لإنجاز قطب فلاحي في مجال الزراعات الاستراتيجية وتربية الأبقار الحلوب، وسيتم تجسيد المشروع على مساحة تفوق 20 ألف هكتار بولاية المنيعة، وقد رصد لهذا الاستثمار ما يفوق 12 مليار دج مع سعي الشركاء إلى استغلال أكثر من 20 ألف هكتار لإنتاج مختلف الزراعات الاستراتيجية، والقيام بتربية أكثر من 2.000 بقرة حلوب، إضافة الى إمكانية توسع المساحة التي يتم استغلالها بـ 8 آلاف هكتار أخرى، وسيتم تجسيد هذا المشروع القطب في خلال خمس سنوات وعبر مراحل ، ومن المنتظر أن يساهم هذا المشروع في توفير نحو 182 منصب شغل دائم و حوالي 300 منصب شغل موسمي، كما سيساهم لا محالة في دعم التصنيع الزراعي من خلال تنشيط الصناعة التحويلية والرفع من قدرات الإنتاج الفلاحي بالجزائر ما من شأنه تعزيز الأمن الغذائي للبلاد (الإذاعة الجزائرية، 2024).

4. خاتمة:

مفاهيم الأمن الغذائي تتعدد وتتنوع وتتداخل حتى من ناحية الأبعاد والأشكال، ولكنها دائما ما تتركز بالتحديد حول قدرة الدولة على نحو دائم على تأمين وتلبية متطلبات كافة سكانها من الغذاء كما ونوعا وبأسعار مناسبة وذات قيمة غذائية مقبولة، وفي هذا السياق تحقيق هذا المسعى يعتبر قضية بالغة الأهمية و محط اهتمام كل دول العالم وبنفس الوقت تعتبر أيضا أزمة مستعصية للكثير من الدول ومنها الجزائر، فتحقيق الأمن الغذائي دائما ما كان على رأس أولويات أجندة الدولة في الجزائر، ولأجل ذلك قامت الدولة بتجسيد العديد من المشاريع الى جانب اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير خاصة على مستوى

القطاع الزراعي، الا أنه و بالرغم من الإرادة والجهود الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية في هذا المجال وهي على قدر كبير من الأهمية والايجابية، فالواقع أن الأمن الغذائي لا زال لم يتحقق بعد، وما تزال تعترضه العديد من الاختلالات والتحديات والتي لا تختمل الانتظار و تتطلب استجابة فورية لإصلاحها، ومجمل التقدير من تحليل المؤشرات محل الدراسة أن واقع الأمن الغذائي في الجزائر لم يكن في أفضل أحواله غير أنه ليس سيئا بشكل كبير بحيث يستعصي تحقيقه. وهذا ما ينفي صحة فرضية الدراسة.

ومن أهم النتائج التي انتهت اليها هذه الدراسة الى جانب ما تعلق باختبار الفرضية الأساسية ما يلي:

- في أغلب الحالات تحقيق الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا قوي جدا بتنمية وأداء القطاع الزراعي ولكنه لا يقتصر على مجرد زيادة حجم الإنتاج الغذائي فحسب، بل يستدعي أيضا وبالضرورة إيجاد حلول للقضايا المتعلقة بالوصول للغذاء والتوافر والاستخدام.

- رغم تسجيل الجزائر لمراتب جيدة في بعض المؤشرات الا أن وضع الأمن الغذائي لم يكن في المستوى المنشود، وان كانت هناك أيضا جهود حثيثة ومستمرة لضمانه وتحقيقه، فما تحقق من إنجازات في المجال الزراعي غير مرضي و لا يزال دون مستوى الطموح بالرغم من وجود حجم هائل من الموارد والطاقات غير المستغلة.

- تشهد الجزائر سليا وايجابا تحولات وتحديات مهمة جدا خاصة في الميدان الفلاحي، الا أنه في كثير من الأوقات تقف هذه التحولات والتحديات حائلا دون الوصول إلى انجاز الأهداف المسطرة في تحقيق الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الفلاحي.

- تتعدد و تتشعب أسباب انعدام الأمن الغذائي في الجزائر، ويختلف بذلك الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق الأزمة المتعلقة بإتاحة الغذاء للسكان، ومع أن الجزائر تمتلك مقومات كبيرة جدا طبيعية وبشرية ومالية بمكن أن تحقق لها الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل الا أنها لم تحققه حتى في المحاصيل الاستراتيجية التي تشكل أولوية والممثلة في الذرة والشعير والقمح الصلب والحليب.

5. الاقتراحات:

- من الضروري إطلاق استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي تراعي المتغيرات الحادة الحالية والمستقبلية بداية بوضع سياسة زراعية شاملة لتطوير القطاع الزراعي تتضمن خطط وبرامج أكثر فاعلية وذات أهداف واقعية وعقلانية مع توفير الدعم والتمويل الضروري.

- زيادة الرقعة الزراعية خاصة ما تعلق بتحسين وزيادة المحاصيل الاستراتيجية ورفع كفاءة استخدام وحدتي الأرض والمياه وتحسين الأصناف الزراعية بالتركيز على المحاصيل عالية الإنتاجية والمقاومة لِلجفاف والحرارة وملوحة التربة، وتعزيز الثروة الحيوانية والسمكية.

- تعزيز دور البحث العلمي والتوسع في استخدام التكنولوجيا في التنمية الزراعية وتطبيق التقنيات و المُمارسات الزراعية الحديثة كالهندسة الوراثية ونظم الري الحديث، بالإضافة الى رقمنة القطاع الزراعي من خلال إنشاء قواعد بيانات زراعية شاملة

- تطوير سلاسل القيمة و تحسين عمليات ما بعد الحصاد والتخزين والتسويق علاوة على تعزيز ثقافة الترشيد والاستهلاك وتفادي الهدر

- إقامة مشاريع تنمية زراعية صناعية متكاملة على غرار مشاريع الشراكة القطرية والايطالية، والاهتمام بالتصنيع الزراعي والصناعات الغذائية والتحويلية كمصانع التعبئة والتغليف والتبريد وإنتاج الزيوت ومعالجة النباتات الطبية.

6. قائمة المراجع:

Deep Knowledge Analytics. (2022, July). *Global Food Security Q2 2022*. Retrieved 8 11, 2024, from https://www.dka.global/: https://www.dka.global/global-food-security-q2-2022

Deep Knowledge Analytics. (2022). *Report "Global Food Security Q2 2022"*. Deep Knowledge Analytics Ltd.

ECONOMIST IMPACT. (2022). *Country report: Algeria Global Food Security Index 2022.* LONDON: Corteva Agriscience.

أحمد ميرنا . (2024). *تقرير: افريقيا وأهم مؤشرات التقرير العالمي للأزمات الغذائية 2024*. القاهرة: المركز الافريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ACRESS.

الإذاعة الجزائرية. (21 10, 2024). *المنيعة: نحو تجسيد قطب فلاحي جديد بشراكة جزائرية-سعودية*. تاريخ الاسترداد 04 12, 2024، من الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/53870

البنك الدولي. (2023). *ما هو الأمن الغذائي؟* تاريخ الاسترداد 08 07, 2024، من البنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security

امال حفناوي. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء. *مجلة إضافات اقتصادية، 07*(02)، الصفحات 11 - 30.

حسين ربيعي. (2022). واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والآليات القانونية المستحدثة. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 36*(03)، الصفحات 261 - 275.

سفيان عكرود. (2022). الأمن الغذائي: اشكالية تحديد المفهوم والابعاد. *مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، 04*(02)، الصفحات 50 - 64.

شعبان رأفت محمد ابراهيم. (2023). أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري. *المجلة القانونية، 17*(08)، الصفحات 2277 - 2354.

عادل المهدي، عمر صقر، و أحمد صلاح الشافعي. (2021). تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 31*(04)، الصفحات 1279 - 1298.

عبد الحكيم حذاقة. (2024) ، *باستثمارات قطرية وإيطالية.. هل تكتفي الجزائر ذاتيًا من الغذاء؟* تاريخ الاسترداد 20 11, 2024، من الجزيرة نت:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/7/3/%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%81%D9%8A

عبد الحكيم حفظ الله، و عبد الحليم الحمزة. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر الأبعاد والمؤشرات دراسة قياسية للفترة (1990 – 2022). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 17*(01)، الصفحات 215 - 230.

فريد بلحاج، و سليمان ايات. (24 09, 2021). الأمن الغذائي مشكلة تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكن هناك سبلاً *لعلاجها*. (البنك الدولي) تاريخ الاسترداد 20 07, 2024، من البنك الدولي:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2021/09/24/mena-has-a-food-security-problem-but-there-are-ways-to-address-it

مباركة جناد. (2023). إشكالية الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد، 14*(01)، الصفحات 428 - 447.

مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. (07 10, 2024). *اتفاقية جزائرية-إيطالية لكبح نزيف واردات القمح والبقوليات*. تاريخ الاسترداد 06 01, 2025، من مركز الروابط: https://rawabetcenter.com/archives/176110

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2023). *الشرق الأدنى وشمال افريقيا نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية الاحصائيات والاتجاهات 2023*. مصر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2024). *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024*. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

منظمة التعاون الإسلامي. (2023). *تقرير الزراعة والأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2023*. تركيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك).

ناصر بوبقرة. (2023). وضع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة "قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة". *مجلة دفاتر بودكس، 12*(02)، الصفحات 35 - 57.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (06 07, 2024). *التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة و المجمع الإيطالي بونيفيشي فيراريزي بقيمة 420 يورو*. تاريخ الاسترداد 03 01, 2025، من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:
https://madr.gov.dz/2024/07/06/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81/

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (24 04, 2024). *مراسم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الشركة القطرية "بلدنا" لإقامة مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بالجنوب الجزائري*. تاريخ الاسترداد 03 01, 2025، من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:
https://madr.gov.dz/2024/04/24/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B2%D8%A7/

وكالة الأنباء الجزائرية. (2024). *2024 عام مثمر في قطاع الفلاحة بالجزائر*. تاريخ الاسترداد 13 01, 2025، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/173399-2024